

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/44/426
2 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISHالدورة الرابعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة اللاجئين في السودان

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٣ - ١ أولاً - مقدمة
٢	١٥ - ٤ ثانياً - تنفيذ المساعدة
		ألف - الاجراءات التي اتخذتها مفوضية الامم المتحدة
٢	٧ - ٤ لشؤون اللاجئين
		باء - الاجراءات التي اتخذها برنامج الامم المتحدة
٤	١٥ - ٨ الإنمائي

أولا - مقدمة

١ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن الحالة في السودان ، عن شديد قلقها إزاء تقلص الموارد المتاحة لبرامج اللاجئين في السودان ، وإزاء الاشارة الخطيرة التي يخلفها وجود اللاجئين بأعداد كبيرة في ذلك البلد ، مما يؤثر سلبيا لا على قدرته فحسب على مواصلة استضافة اللاجئين وتقديم المساعدة اليهم ، وانما أيضا على أمنه واستقراره وعلى تنميته الاجتماعية والاقتصادية .

٢ - وناشدت الجمعية العامة الدول الاعضاء ، والاجهزة والمنظمات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، والمؤسسات المالية الدولية ، أن تزود حكومة السودان بالموارد اللازمة لتنفيذ مشاريع المساعدة الانمائية في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين .

٣ - وطلبت الجمعية العامة أيضا من الامين العام أن يقدم اليها في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ القرار . ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب ويستند الى معلومات قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن الأنشطة التي اضطلع بها في مجال اختصاص كل منهما .

ثانيا - تنفيذ المساعدة

ألف - الاجراءات التي اتخذتها مفوضية الأمم

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٤ - في نهاية الفترة المستعرضة ، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم المساعدة الى ما يقرب من ٣٨٠ ٠٠٠ لاجئ من مجموع يزيد على ٧٤٥ ٠٠٠ لاجئ يقدر وجودهم في السودان : وكان ٣٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين المقدمة اليهم المساعدة من اثيوبيا . وقد عاد أكثر من ٨٣ ٥٠٠ لاجئ أوغندي بمحض اختيارهم الى وطنهم خلال الفترة ، ووصل ٣٣ ٠٠٠ لاجئ جديد من اثيوبيا في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ .

٥ - وكان من شأن اكمال عملية العودة بالنسبة للاجئين الاوغنديين في الجنسوب وتعزيز المساعدة المقدمة إلى أعداد مختصرة من اللاجئين التشاديين في الغرب ريثما

يتم إعادتهم إلى الوطن ، أن أتاح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التركيز بدرجة أكبر على شرقي السودان حيث يوجد أعداد ضخمة من اللاجئين الاثيوبيين . وفي حين كان يجري تلبية الحاجات الأساسية للاجئين المقدمة اليهم المساعدة في المستوطنات ومراكز الاستقبال ، اتخذت أيضا تدابير لتعزيز اعتمادهم على النفس واستقلالهم الاقتصادي وذلك عن طريق جملة أمور منها ربط المساعدة المقدمة الى اللاجئين بأنشطة تتصل بالتنمية في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين .

٦ - ومن المعتقد أن أكثر من نصف اللاجئين الاثيوبيين في شرقي السودان قد استوطنوا برضاهم في المناطق الحضرية والريفية ولا يتلقون أي مساعدة . وقد استجابت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاحتياجات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين عن طريق تمويل مشاريع في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ في إطار البرامج العامة بهدف تعزيز المرافق الأساسية في الأماكن التي تقيم فيها تجمعات كبيرة من اللاجئين الذين لا يتلقون المساعدة . وبالتوازي مع هذا الجهد ، تعاونت المفوضية تعاوناً وثيقاً مع البنك الدولي في إعداد مشروع للتنمية الزراعية جنوبي كسلا سوف يستفيد منه صغار المزارعين ، بما في ذلك اللاجئين في المستوطنات واللاجئون الذين لا يتلقون مساعدة والمواطنون . وكان البرنامج المتعدد القطاعات جاهزاً للتنفيذ في نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وسوف يتم تنفيذ المشروع على مدى خمس سنوات بتكلفة اجمالية قدرها ٣٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ؛ وتسهم فيها المفوضية بمبلغ ١٠ ملايين دولار على خمسة أقساط سنوية . وهذا المشروع المشترك التمويل هو الأول من نوعه في افريقيا . وفي إطار الجهود الأخرى المبذولة لربط المساعدة المقدمة الى اللاجئين بالتنمية الوطنية ، كانت المفوضية تشارك مشاركة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاجراءات المتخذة بشأن التوصيات الواردة في الفرع الرابع من تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات الموفدة الى السودان ، (A/42/646 ، المرفق) . وتم الاضطلاع في الربع الأول من عام ١٩٨٩ بأربع بعثات تقنية لوضع مشاريع لها مقومات الاستمرار بفرض تقديمها الى الحكومات والوكالات المانحة المهمة بالامر .

٧ - كذلك أتاح الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٨ أكثر من ٢٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة من موارد اتفاقية لومي الثالثة ، المادة ٢٠٤ ، لتغطية العنصر المتعلق باللاجئين بوصف ذلك مساهمة تكميلية واطافية للدعم الوطني . وسوف يستفيد من مجموعة المشاريع اللاجئين الذين استوطنوا بأنفسهم في المناطق المتأثرة وسيتم تنفيذها على مدى ثلاث سنوات . ومن المتوقع أن تؤدي أيضا هذه المشاريع الإنمائية للمواقع المرتبطة باللاجئين في منطقة ذات مستويات هزيلة من المرافق الأساسية والخدمات ، الى

زيادة اعتماد اللاجئين الاقتصادي على النفس في المستوطنات التي تتلقى المساعدة من المفوضية والى تقليص اعتمادهم في المدى الطويل على المساعدات المباشرة .

باء - الاجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٨ - كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ضمن الجهود الأخرى المبذولة لربط المساعدة المقدمة الى اللاجئين بالتنمية الوطنية ، تشارك مشاركة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في متابعة تنفيذ توصيات البعثة المشتركة بين الوكالات الموفدة الى السودان .

٩ - وقد طلب من برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقديم المساعدة الى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في رسم استراتيجية مترابطة ووضع مشاريع انمائية للمناطق المتأثرة بوجود اللاجئين في السودان . وتنطبق ولاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي من قرار الجمعية العامة ١٢٩/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي طلبت فيه الجمعية العامة من مجتمع المانحين أن يقدم الدعم وفقا لما ورد في تقرير المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا (انظر A/39/402 ، المرفق) . وقد عين برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بالمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بوصفه الوكالة المسؤولة بالدرجة الاولى عن تعبئة هذه المساعدة .

١٠ - وعقب الرسالة التي تلقاها الأمين العام في حزيران/يونيه ١٩٨٨ من رئيس وزراء السودان والتي أعلن فيها رئيس الوزراء حالة الطوارئ في السودان ، عقدت مشاورات في نيويورك بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة أسفرت عن اتخاذ قرار بإنشاء وحدة طوارئ خاصة في مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الخرطوم تزود بالملاك المناسب من الموظفين (ثلاثة موظفين دوليين من الفئة الفنية وموظفان وطنيان) وبالموارد اللازمة لتلبية الطلبات الملحة للمشردين . والاحتياجات الانمائية للمناطق المتأثرة بوجود اللاجئين .

١١ - وبالإضافة الى ذلك ، قدمت وحدة الطوارئ من أجل المساعدة في إعداد نداء مؤقت بشأن الاحتياجات الفورية للمشردين والنداء الرئيسي بشأن الاحتياجات الانمائية الاطول أجلا للمشردين وللمناطق المتأثرة بوجود اللاجئين ، مساعدة وثيقة الى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وكانت مسؤولة عن ايفاد بعثات تقنية تهدف الى وضع

مشاريع لها مقومات الاستمرار بغرض تقديمها الى الحكومات المانحة وهيئات الامم المتحدة المهمة بالامر .

١٢ - وقد نظمت هذه البعثات في إطار المشروع SUD/88/B01 (إعداد مشاريع للمناطق المتأثرة بوجود اللاجئين) الذي يمول بأموال مقدمة من المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا . وتبلغ مخصصاته الحالية ٥١٥ ٢٦٢ من دولارات الولايات المتحدة . والاساس المنطقي الذي يستند اليه النهج البرنامجي الذي يجري تنفيذه حاليا هو تزويد الحكومة بمشاريع عالية النوعية فضلا عن تقديم المساعدة اليها في إعداد استراتيجيات انمائية للمناطق المتأثرة بوجود اللاجئين ، ستكون بمثابة الإطار الانمائي العام لهذه المشاريع . وتم إنشاء فريق عامل يتألف من ممثلي جميع الاطراف المعنية لتقديم مبادئ توجيهية تتعلق بالسياسات الى فرق العمل واستعراض نواتجها . ويجري النظر في وضع نهج متكامل على صعيد المناطق لتقديم احتياجات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين .

١٣ - وتم ايفاد البعثات التقنية الاربع في آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٨٩ وأعدت هذه البعثات أربع ورائق لاستراتيجيات قطاعية و ٣٣ مشروعا تتطلب دعما من الجهات المانحة بمبلغ ١٦٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في القطاعات التالية : الزراعة - ٢١,٦ مليون دولار ؛ التسخين والمياه - ٥٩,٤ مليون دولار ؛ توليد الدخل - ١١,٣ مليون دولار ؛ التعليم - ٧٤,٤ مليون دولار .

١٤ - وتتألف عملية البرمجة التي يظطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون الوثيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من أول عملية طويلة الاجل ومتعددة السنوات لتحديد المشاريع القابلة للاستمرار لكي تمولها الجهات المانحة على اساس مستمر .

١٥ - وتم في آذار/مارس ١٩٨٩ الموافقة على صندوق دائر للمشاريع الصغيرة والنهوض بالعمالة وتوليد الدخل من أجل المرأة ولاسيما اللاجئين في السودان يمول بأموال من المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا ، وتبلغ مخصصاته الاجمالية ٢٠٠ ٢٦٨ دولار . ويهدف هذا المشروع الى النهوض بالعمالة وتوليد الدخل من أجل المرأة عن طريق وضع مشاريع صغيرة في الخرطوم والمنطقة الوسطى - وذلك بتشجيع أنشطة المجموعات والمجتمعات المحلية من خلال اشراك وتدريب الموظفين المحليين ، لتكون عنصرا من عناصر تنظيم مسجل قائم على التمويل الذاتي والدعم الذاتي .